الأمم المتحدة

A/70/L.37

الجمعية العامة

Distr.: Limited
16 December 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

البند ١٥ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

آثار ظاهرة النينيو، ٢٠١٥/٢٠١٦

إن الجمعية العامة،

إذ تلاحظ أن النينيو ظاهرة متكررة يمكن أن تؤدي إلى أخطار طبيعية واسعة النطاق وأن يكون لها آثار خطيرة في حياة البشر،

وإذ تعيد تأكيد أهمية وضع استراتيجيات على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي ترمي إلى درء الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الوخيمة لظاهرة النينيو والتخفيف منها وإصلاحها، وهي ظاهرة تلحق آثارها بالفعل ببعض المناطق،

وإذ تشير إلى إعلان سِنداي وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[(١)]، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاءُ مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

181215 181215 15-22322 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تلاحظ مع القلق أن أحوال كل من المحيط والغلاف الجوي المسجلة في المناطق المدارية من المحيط الهادئ أشارت، وفقا للبيان الصادر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بشأن آخر مستجدات أحوال ظاهرة النينيو/النينيا، إلى وجود موجة شديدة لظاهرة النينيو اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥،

وإذ تسلم بأن آثار ظاهرة النينيو، ٢٠١٥/٢٠١٦ قد بدأت تظهر بالفعل، وسيكون لها على الأرجح تأثير عالمي، وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تؤكد أن معظم النماذج الدولية للتوقعات المناخية الموسمية تشير إلى أن ظاهرة النينيو، ٢٠١٥/٢٠١٦ ستزداد قوة شيئا ما قبل نهاية عام ٢٠١٥، وأنّ ذروة متوسط قوتها على مدى ثلاثة أشهر المتوقع تسجيلها في الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى الفترة الممتدة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وشباط/فبراير ٢٠١٦، ستضعها ضمن أقوى ثلاث موجات سابقة لظاهرة النينيو منذ عام ١٩٥٠، ويمكن أن تضعها ضمن أقوى موجتين لظاهرة النينيو،

وإذ تسلم بأن آثار ظاهرة النينيو، ٢٠١٥/٢٠١٦ واضحة بالفعل في بعض المناطق ويتوقع أن تُلمس في مناطق أخرى خلال فترة الشهرين إلى الستة أشهر المقبلة،

وإذ تؤكد أهمية مبدأ الشمول في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعدم تخلف أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار،

١ - تعيد تأكيد أهمية وضع استراتيجيات على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي ترمي إلى درء الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الوخيمة لظاهرة النينيو، ٢٠١٥/٢٠١٦ والتخفيف منها وإصلاحها، مع التسليم في الوقت نفسه بالمبادرات الوطنية الجارية التي اتخذتها البلدان المتضررة لتعزيز قدراتها؛

٢ - تسلم بالجهود التي تواصل بذلها حكومتا إسبانيا وإكوادور والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث دعما للمركز الدولي للبحوث المتعلقة بظاهرة النينيو في غواياكيل، إكوادور، وتشجعها وتشجع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين على مواصلة تقديم مثل هذه المساهمات من أجل الارتقاء بالمركز؛

٣ - تلاحظ المساعدة المقدمة إلى الحكومات من المركز الدولي للبحوث المتعلقة بظاهرة النينيو ومن حكومات ومؤسسات أخرى لاستحداث نظم إنذار مبكر تتيح تطبيق

تدابير استباقية للحد من المخاطر تسهم في الحد من الآثار البشرية والاقتصادية والبيئية المحتملة لهذه الظاهرة؛

٤ - تنوه بالدعم التقني والعلمي الذي تقدمه المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لإصدار تنبؤات شهرية وموسمية منسقة على الصعيد الإقليمي، وبخاصة وضعها آلية توافقية لإعداد بيانات بآخر المستجدات المتعلقة بأحوال ظاهرة النينيو/النينيا، تتلقى مساهمات من عدة مراكز معنية بشؤون المناخ، وتنوه أيضا بالمبادرات المختلفة التي تضطلع بها بلدان شتى من أجل تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية؛

٥ - تشجع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في هذا الصدد على مواصلة تعزيز التعاون وتبادل البيانات والمعلومات مع المؤسسات المعنية؛

٦ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يعجل بتوفير الدعم المالي والتقني والدعم اللازم لبناء قدرات البلدان المتأثرة بظاهرة النينيو، ٢٠١٥/٢٠١٦؛

٧ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تكفل، في حدود ولاية وموارد كل منها، عدم تخلف أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام، أن يدرج في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، في إطار البند الفرعي المعنون ''الحد من مخاطر الكوارث'' من البند المعنون ''التنمية المستدامة''، فرعا يتناول الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لظاهرة النينيو، ٢٠١٥/٢٠١٦، إضافة إلى الفرع المطلوب في قرارها ٢١٨/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛

٩ - تقرر، بالنظر إلى الطابع الملح لظاهرة النينيو، ٢٠١٥/٢٠١٦ على الصعيد العالمي، عقد جلسة عامة للجمعية العامة في عام ٢٠١٦ في دورتها الحادية والسبعين لمناقشة توصيات عملية المنحى لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لظاهرة النينيو، ٢٠١٥/٢٠١٦؛

١٠ - تدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يخصص أثناء دورته لعام ٢٠١٦ ما يكفي من الوقت لتناول الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لظاهرة النينيو، ٢٠١٥/٢٠١٦، باعتبارها مسألة طوارئ عالمية، وأن يستفيد في ذلك من خبرة اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة.